



قياس وتحليل العلاقة بين السياستين التنموية والتشغيلية

وبين ظاهرة الفقر في العراق

Measuring and analyzing the relationship between development and operational policies and the phenomenon of poverty in Iraq

الباحث هيثم يوسف جليل الطائي

أ.د. حنان عبد الخضر هاشم الموسوي

المستخلص

ان المحتوى الأساس للبحث هو معرفة الطبيعة النظرية للعلاقة بين السياستين التنموية والتشغيلية وبين ظاهرة الفقر، فضلاً عن تحليل وقياس تلك العلاقة على مستوى الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990 – 2020) باستعمال نموذج (ARDL)، وبموجب نتائج واستنتاجات البحث، كانت هنالك علاقة توازنية طويلة الاجل بين السياستين (التنموية، والتشغيلية)، وبين ظاهرة الفقر في العراق، وضمن اطار هذه العلاقة تم التوصل الى ان السياسة التنموية اقل فاعليةً من السياسة التشغيلية في التأثير بمعدلات الفقر في العراق نتيجة لمرونة معدلات البطالة الأعلى من مرونة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق؛ إذ إن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة ستؤدي لانخفاض معدلات الفقر بحوالي (11%) من تلك النسبة، وهذا الامر يعود للطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي إذ يمثل القطاع النفطي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في افضل الظروف (عند انخفاض أسعار النفط) ويزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي (عند ارتفاع أسعار النفط) وهذا القطاع (النفطي) هو كثيف راس المال قليل العمل مع انخفاض مرونة الاحلال الحدي بين العمل وراس المال مما يعني عدم قدرة القطاع النفطي على استيعاب القوى العاملة الكبيرة والناجمة عن معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً، و من ثم انخفاض قدرة القطاع النفطي على توليد دخل لأكبر عدد من الأفراد، وهذا الامر يفسر ايضاً سبب انخفاض مرونة البطالة تجاه معدلات الفقر ومحدودية تأثير تخفيضها على معدلات الفقر في العراق، إذ إن تخفيض معدلات البطالة بنسبة معينة سيؤدي لتخفيض معدلات الفقر في العراق بنسبة (19%) من تلك النسبة؛ نظراً لتنفيذ أغلب مشاريع البنى التحتية من قبل شركات اجنبية مع بعض القوى العاملة العراقية وهذا الامر يجعل تأثير السياسة التشغيلية محدود نسبياً.

الكلمات المفتاحية: سياسة التشغيل، السياسة التنموية، معامل جيني، العراق.

Abstract



The basic content of the research is to know the nature of the relationship between development policy and employment policy and the phenomenon of poverty, as well as measuring and analyzing the relationship at the level of the Iraqi economy between macroeconomic policies (development and operational) and poverty for the period (1990 - 2020) using the (ARDL) model, and according to The results and conclusions of the research, there was a long-term equilibrium relationship between macroeconomic policies (development and operational), and the phenomenon of poverty in Iraq, and within the framework of this relationship, it was concluded that the development policy is less effective than the operational policy in influencing poverty rates in Iraq as a result of the flexibility rates Unemployment is higher than the average per capita GDP elasticity in Iraq; Increasing the average per capita GDP by a certain percentage will lead to a decrease in poverty rates by about (11%) of that percentage, and this is due to the rentier nature of the Iraqi economy, as the oil sector represents about a third of the gross domestic product at the most (more than About half of the GDP (when oil prices rise) and this sector (oil) is capital-intensive with little work with low marginal substitution flexibility between labor and capital, which means the inability of the oil sector to absorb the large workforce resulting from relatively high population growth rates, And then the decrease in the ability of the oil sector to generate income for the largest number of individuals, and this matter also explains the reason for the low flexibility of unemployment towards poverty rates and the limited impact of its reduction on poverty rates in Iraq, as reducing unemployment rates by a certain percentage will lead to a reduction in poverty rates in Iraq by (19%).) of that percentage; Due to the implementation of most infrastructure projects by foreign companies



with some Iraqi workforce, and this makes the impact of the operational policy relatively limited.

Keywords: employment policy, development policy, Gini coefficient, Iraq.

مقدمة

يُعد الفقر إحدى الظواهر التي ترتبط بالنظام الاقتصادي والسياسي الذي تسود فيه مشاكل متفاقمة ، وقد أحتلت هذه الظاهرة أهمية واسعة في أدبيات التنمية الاقتصادية ، كونها ذات مساس بالمستوى المعاشي للفرد و المجتمع ، و الذي من المفترض ان يحيا حياة حرة و كريمة في ظل الغاية الاساسية التي تسعى الى تحقيقها العملية التنموية بمختلف اشكالها الحديثة و المتطورة ، والتي ابرز تجلياتها تتمثل بـ (التنمية البشرية المستدامة) التي من بين أهدافها الاساسية القضاء على الفقر عن طريق التخفيف من حدته تدريجياً، و يكون ذلك وفق اساليب و معايير محددة تطبق و تقاس على مستوى مختلف شعوب العالم ، بما فيها الدول النامية و منها العراق ، و من هنا سعت الحكومات في مختلف دول العالم الى تطويع سياساتها الاقتصادية الكلية لتحقيق الهدف المنشود في القضاء على الفقر من خلال أدواتها الاساسية التي تستخدمها تلك السياسات كل على حدة أو مجتمعة مع بعضها البعض و وفق ما يتفق مع الطرف الاقتصادي السائد. و طالما ان الاقتصاد العراقي واحد من الاقتصادات النامية التي طالتها ظاهرة الفقر لأسباب و ظروف البعض منها اقتصادي، و البعض الآخر غير اقتصادي ، فإنه عند النظر الى تلك الاسباب و الظروف التي مر بها سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي نجدها ظروف قاسية و استثنائية اذا ما قورنت بظروف دول اخرى، و بالأخص تلك التي رافقته خلال مدة الدراسة (1990-2020) والتي امتدت الى أكثر من ثلاثين سنة متمثلة بالحروب والعقوبات الاقتصادية والازمات الاقتصادية المتتالية، إذ نجد انه ليس من المستغرب أن يمر الاقتصاد العراقي بحالة من عدم التوازن، وظهور كثير من المشكلات أبرزها ارتفاع معدلات الفقر و البطالة، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وسوء توزيع الدخل، وتفشي ظاهرة الفساد وغيرها من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

مشكلة البحث

تتمحور المشكلة الاساسية للبحث حول التساؤل الآتي:



❖ الى اي مدى يمكن ان تمارس كل من السياسة التنموية و سياسة التشغيل دورها في التخفيف من حدة ظاهرة الفقر في العراق؟ في ظل ما يعانيه البلد من ظروف وأزمات سياسية واقتصادية غير مواتية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها:

توجد هنالك علاقة تسير باتجاهات مختلفة ومتباينة بين ادوات السياسة التنموية و سياسة التشغيل و بين مستوى الفقر في العراق معبراً عنه بمختلف مؤشرات، ومن بينها (معامل جيني)، وتندرج تحت هذه الفرضية فرضيات فرعية منها على النحو الآتي:

❖ وجود علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والفقر.

❖ وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والفقر.

أهداف البحث

على مستوى الاقتصاد العراقي تتمثل الاهداف الاساسية للبحث بالآتي: -

1. التعرف على طبيعة العلاقة التطبيقية بين السياسة التنموية و سياسة التشغيل و ظاهرة الفقر.
2. قياس وتحليل العلاقة بين السياسة التنموية و سياسة التشغيل والفقر في العراق خلال المدة (1990-2020).

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الآتي:

1. كون متغير البحث (الفقر) يمثل صلب مشكلات التنمية الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ، ودراسة هذا المتغير (الفقر) قد يسهم في معرفة أسباب إخفاقات التنمية الاقتصادية في العراق.
2. تناول البحث أحد أكثر الموضوعات أهمية، والتي تعد من الموضوعات الجدلية بين الاقتصاديين والمفكرين إذ أستحوذ على اهتمام الانظمة الاقتصادية والمؤسسات الحكومية والافراد لما له من تأثيرات على الجانب الانساني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

عينة ومدة البحث



❖ الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.

❖ الحدود الزمانية: (1990-2020).

منهجية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور رئيسة وكالاتي:

❖ المحور الاول: الإطار النظري للسياستين التنموية والتشغيلية

❖ المحور الثاني: الإطار النظري لظاهرة الفقر

❖ المحور الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين السياستين التنموية والتشغيلية وبين ظاهرة الفقر في

العراق

المحور الاول: الإطار النظري للسياستين التنموية والتشغيلية

أولاً: السياسة التنموية Development policy

تعد السياسة التنموية بمختلف اشكالها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة، وتعرف على أنها الاجراءات والاسراتيجيات التي تستخدمها السلطات الحكومية لتحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على إدامتها وحسن إدارتها⁽⁹⁾.

صفة عامة يمكن القول أن السياسات التنموية تمثل جزءاً من سياسات الدولة العامة لما لها من صلة وثيقة بقضايا التنمية. والسياسة التنموية هي عبارة عن فلسفة أو أسلوب تتم بها عملية التنمية، أو هي رسم خطوط التحرك الجوهرية التي تنتقل المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم⁽¹⁰⁾.

نستنتج مما تقدم ان السياسات التنموية عبارة عن خطط استراتيجية محكمة توضع من أجل العمل على تنمية جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وادامتها، وهي ذات ابعاد متعددة وذات أهداف بمديات زمنية مختلفة، وتكون ذات صلة وثيقة بالمجتمع والاقتصاد.

1- أهداف السياسات التنموية

تهدف السياسات التنموية الى تحقيق مجموعة من الغايات، من بينها الآتي:

-زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد:- والمقصود بزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية أولاً: رفع المستوى المعاشي المادي للأشخاص، وثانياً: تحقيق القيم والعلاقات والمثل والغايات التي تصبو اليها الجماعة⁽¹¹⁾.



- تحسين ظروف التعليم والوضع الاجتماعي للأفراد وذلك لمساعدتهم في حل مشاكلهم، وحل المشكلات الناتجة عن التنمية الاقتصادية كالتحول من المجتمع الريفي الى المجتمع الحضري والتي قد تزيد من معدلات البطالة وبالاتي تودي ارتفاع معدلات الفقر⁽¹²⁾.
- تهدف الى تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، والى اقامة التنظيم السياسي الممثل لمنفعة القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد اعداد كثيرة من الكفاءات التنظيمية والإدارية.
- تهدف الى ازاحة جميع سبل بقاء التخلف ومنها طغيان الفقر وضعف الفرص الاقتصادية وكذلك الحرمان والقهر السياسي والاجتماعي⁽¹³⁾.
- الارتقاء بمستوى الأمن الغذائي كأحد الأهداف الاستراتيجية منذ سنوات التنمية الأولى وتحظى هذه السياسة بتحفيز اضافي ألا وهو التنوع الاقتصادي⁽¹⁴⁾.

2- مؤشرات السياسات التنموية

يمكن قياس مدى فاعلية السياسات التنموية بواسطة مجموعة من المقاييس أو المؤشرات، والتي يتم توضيحها من خلال الآتي:-

- **الناتج المحلي الاجمالي (GDP):** وهو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة، والنقطة الجوهرية هي ان الناتج المحلي الاجمالي لا يحتسب السلع الوسيطة وانما فقط السلع النهائية⁽¹⁵⁾.
- فالناتج المحلي الإجمالي = الكميات المنتجة من السلع والخدمات × أسعارها.

$$GNP=Q.P$$

- **الدخل القومي National Income:** يعرف بأنه مجموع المكتسبات أو العوائد التي يحصل عليها المواطنين نتيجة المساهمة في الانتاج الجاري من السلع والخدمات النهائية سواء تحققت في خارج البلد أو في داخله⁽¹⁶⁾. ويمكن الوصول الى الدخل القومي من خلال المعادلة الآتية:-

$$\text{الدخل القومي} = \text{الناتج القومي الإجمالي} - \text{الاهتلاك الرأسمالي.}$$

فالناتج المحلي الاجمالي (GDP) يقيس القدرات الانتاجية المحلية للمجتمع، بينما الدخل القومي (GNP) يقيس القدرات الإنتاجية الوطنية المقيمة في الخارج و في الداخل، فإذا كان الناتج (الدخل) يرتفع من عام الى آخر، فإن هذا يعني ان القدرات الانتاجية للبلد مرتفعة وان النمو الاقتصادي في



تقدم مضطرد. وينعكس هذا لأعلى انخفاض في معدل البطالة في الموارد الاقتصادية، والعكس يحدث عندما يكون الناتج (الدخل) متناقصاً أو ثابتاً، إذ يشير هذا الى تزايد معدل البطالة ووقوع الاقتصاد الكلي في حلقات الانكماش والركود الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر وتدهور مستوى المعيشة للسكان⁽¹⁷⁾.

- **حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per capita GDP**:- ان تحديد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ذات أهمية عالية في المقارنات الدولية للناتج الكلي، وتستخرج هذه الحصة من خلال القيمة الكلية للناتج سنوياً الى عدد السكان، عندها تحدد حصته من الناتج. وهذا المؤشر يزودنا بمتوسط إحصائي عندها يمكن من خلاله حساب مستويات المعيشة نسبياً⁽¹⁸⁾.

- **حصة الفرد من الدخل القومي Per capita national income**:- والمقصود به نصيب الفرد من الناتج القومي، الذي يمكن الوصول اليها من خلال قسمة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في سنة الاساس على عدد السكان خلال نفس السنة ومن خلال المعادلة الآتية⁽¹⁹⁾:-

حصة الفرد من الناتج القومي بالأسعار الثابتة = الناتج القومي بالأسعار الثابتة ÷ عدد السكان.
مما سبق يتضح أن هنالك جملة من المؤشرات يمكن من خلالها الاستدلال على مديات تحقيق التنمية الاقتصادية في مجتمع ما، ومن خلالها يمكن تشخيص حالات التفاوت في مستويات توزيع الدخل، ومستوى الفقر المتحقق، وعلى نحو يمكن واضعي السياسة الاقتصادية والمتخصصين من إيجاد الحلول الملائمة للقضاء على الفقر في الاقتصاد المعني، ومن ثم تسهم السياسة التنموية كواحدة من سياسات الاقتصاد الكلي في تشخيص معالجة الفقر في مجتمع ما.

ثانياً: مفهوم سياسة التشغيل (التوظيف) Employment Policy

تعد سياسة التشغيل أو التوظيف إحدى وسائل السياسة الاقتصادية العامة والتي عرفتها منظمة العمل الدولية على أنها (مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد، والمتوخاة من أجل تحقيق اغراض وأهداف محددة نوعية وكمية للتشغيل في البلد، وهي تشتمل على خطة لما يجب القيام به، وتقوم الحكومة بمتابعتها من أجل مواجهة التحديات والفرص التي تم تحديدها بوضوح)⁽¹⁾. كما تعرف ايضاً سياسة التشغيل بأنها (تلك السياسة التي تستهدف تحقيق العمالة الكاملة والعمل على تنمية فرص العمل نمواً متجانساً في مختلف المناطق والصناعات)⁽²⁾. والغرض الأساس لهذه السياسة هو التأثير على هيكلية سوق العمل بواسطة اجراءات ليس لها اثار تضخمية ولها بعض الانعكاسات تتمثل بالإجراءات الممكن وضعها مثل القيام بدوران تدريب مهنية، تخفيض مدة العمل الاسبوعي،



الصرف من الخدمة قبل السن القانوني، إعادة دراسة اساليب التعويض عن البطالة، السيطرة على الهجرة، انشاء استخدامات جديدة و تخفيض سن نهاية الخدمة⁽³⁾.

1- أهداف سياسة التشغيل

تستهدف سياسة التشغيل تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، والتي هي مكملية الى أهداف سياسات الاقتصاد الكلي، ويمكن تحديد أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في النقاط الآتية :

- زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستويات الفعالية الاقتصادية والصناعية، ورفع مستويات المعيشة لدى الأفراد من خلال زيادة دخل الأفراد.
- توفير فرص عمل لكل شخص من أشخاص القوة العاملة الراغبة في العمل من أجل العيش والكسب.

- استقرار العمل والمقصود به دوام استخدام العامل في عمله وتقليل التغييرات التي تحدث الى أدنى حد ممكن من خلال توفير الحماية الى العامل من الاجراءات التعسفية⁽⁴⁾.
- العمل على تشغيل قوة عاملة تمتلك إنتاجية عالية سيما الموظفين ذو المهارة العالية بما يمتلكون من قدرات عالية في العمل، وتحفيز العاملين في عملية المشاركة في اتخاذ القرارات⁽⁵⁾.

2-أدوات ومؤشرات سياسة التشغيل

تؤثر سياسة التشغيل في مجمل النشاط الاقتصادي من خلال اعتمادها على الأدوات التأثيرية التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية الكلية الأنفة الذكر، وعلى النحو المبين أدناه:-

أولاً: أدوات السياسة المالية

تلجأ الحكومة من خلال سلطتها القانونية التي تتمثل باستخدام إحدى وسائلها القانونية (الضرائب، الانفاق العام)، لتحقيق أهداف وغايات تروم اليها كتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في عموم الاقتصاد القومي، وإن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي شرط مرهون بتحقيق متطلبات اخرى مثل: الوصول الى مستوى العمالة الشاملة (تحقيق التشغيل الكامل)، والعمل على استقرار معدلات التضخم، تحقيق العدالة في الميزان التجاري، و أحداث مستويات مرغوبة في معدلات النمو الاقتصادي، ليتسنى ذلك للحكومة تحقيق استقرارها الاقتصادي والمالي⁽⁶⁾.

و مما تجدر الاشارة اليه ، انه من الالزام أن تكون السياسات المتبعة متوافقة مع الظروف و الوضع الاقتصادي الذي يمر به البلد، إذ تقوم السلطات الحكومية بزيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العام في أوقات التضخم، اما في حالة الكساد فالحالة معاكسة تقوم بإتباع سياسة انفاقية توسيعية أو



تخفيض معدلات الضرائب أو استخدام السياستين معاً، لغرض تحسين مستويات الدخل وتنشيط الطلب الكلي و تصريف الكثير من حجم الفائض في الإنتاج(العرض)⁽⁷⁾.

نستنتج مما تقدم إن تخفيض الضرائب من حيث المجال أو المعدل يسهم في زيادة متوسط الدخل الفردي القابل للتصرف مما يشجع على زيادة الانفاق الخاص ومن ثم تحفيز النشاط الاقتصادي بشكل عام. الأمر الذي يزيد من الطلب الكلي وبضمن مستويات دخل معينة لأصحاب الدخل المنخفضة والعاطلين عن العمل. ويترتب على ذلك لاحقاً تحسناً ملموساً في المستوى المعاشي.

ثانياً : أدوات السياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية في مجمل النشاط الاقتصادي من خلال متغيرين اقتصاديين هما عرض النقد في التداول ومعدل أسعار الفائدة، ويرتبط عرض النقد بمستوى النشاط الاقتصادي بعلاقة طردية حيث يؤدي التوسع في المعروض النقدي الى تحفيز التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة القوة الشرائية لاستهلاك السلع والخدمات . ويرى الاقتصاديون الكينزيون ان زيادة المعروض من الارصدة النقدية على طلبها وما ينتج عن ذلك من انخفاض أسعار الفائدة وهذا بدوره سوف يحفز المستثمرين على التوسع في استثماراتهم مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم التوسع في النشاط الاقتصادي العام أي ارتفاع مستوى التشغيل وارتفاع مستوى الدخل القومي الاجمالي والحالة معاكسة في حالة التضخم⁽⁸⁾.

المحور الثاني: الاطار النظري لظاهرة الفقر

أولاً: تعريفات الفقر Definitions of Poverty

تعددت وتنوعت مفاهيم الفقر، وذلك لأنه يمثل ظاهرة معقدة، وصعبة التفسير، لما لها من أبعاد متنوعة ومتعددة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية. وسنتطرق الى مجموعة من المفاهيم التي فسرت مفهوم الفقر من خلال التعريفات التي سنستعرض البعض منها، وكما يأتي:

- لقد عرف البنك الدولي الفقر على أنه عيش الفقراء دون التمتع بحرية العمل والاختيار والتي يعتبرها الأغنياء أمراً مسلماً به، وكثيراً ما يحتاج الفقراء إلى ما يكفي من الرعاية الصحية والأكل والمأوى والغذاء والتعليم، مما يمنعهم من التمتع بالحياة التي يتمناها كل إنسان، كما إنهم معرضون للإصابة بالأمراض والكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية، وكثيراً ما يتعرضون لسوء المعاملة من مؤسسات الدولة والمجتمع، ولا يملكون القدرة والقوة على التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم⁽²⁰⁾.



- ويعرف كل من أنان وهاريس الفقر على انه مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية والى وضع يتسم بالحرمان من موارد وقدرات ضرورية لحياة لائقة⁽²¹⁾.

- في حين يعرف الفقر بأنه الحالة الاقتصادية التي يفترق فيها الأفراد إلى الدخل اللازم للحصول على المعدلات الدنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس والتعليم وكل ما يعد من الحاجات الأساسية لتأمين مستوى مناسب في الحياة⁽²²⁾.

وعرف الفقر أيضا من قبل منظمة الأمم لحقوق الإنسان على أنه ظرف إنساني يتصف بالحرمان المستدام أو المزمّن من المقدرات، والموارد، والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية⁽²³⁾.

كما تم تعريف الفقر على انه انخفاض في دخل الأسر بشكل ملحوظ بحيث لا تتمكن من شراء احتياجاتها من الطعام والمأوى والملبس عند حدها الأدنى الضروري للحياة⁽²⁴⁾.

كما عرف على انه بشكل عام انخفاض في مستوى المعيشة للأسر أو الأفراد، أي الحرمان المادي والذي تتجلى أهم سماته في انخفاض استهلاك الغذاء من حيث النوع والكم وتدني المستوى التعليمي والحالة الصحية والوضع السكني، والحد الأدنى من السرعات الحرارية والعناصر الغذائية اللازمة لبقائه على قيد الحياة⁽²⁵⁾.

ثانياً: أنواع الفقر Types of Poverty

تختلف أنواع الفقر من مدة زمنية إلى مدة زمنية أخرى ومن دولة إلى دولة أخرى، كما أنها تختلف باختلاف دورة الحياة نفسها ومن أهم هذه الأنواع التي سوف نذكرها في النقاط الآتية:-

1- الفقر البشري Human poverty

هو ذو طابع متعدد الأبعاد، تنعدم فيه الخيارات والفرص ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية، كما إن محتواه يتسم بالتنوع، ويقاس الرقم القياسي البشري للحرمان في تخصص التنمية البشرية بنفس الطرق و الأبعاد التي يستخدمها دليل التنمية البشرية و المتمثلة بالبقاء ومعرفة الكتابة و القراءة والمستوى المعيشي اللائق، والعناصر المستخدمة هي النسبة المئوية للأمية بين البالغين، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم أن يعيشوا حتى 40 عاماً، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية و المؤونة والمياه⁽²⁶⁾.

2- الفقر النسبي Relative poverty



وهو الذي يشتمل على محتوى زمني، أي يكون فيه الأسر أو الأفراد فقراء قياساً بـمدة زمنية سابقة لنفس المجتمعات، وقد يشتمل على محتوى مكاني فيكون الأسر أو الأفراد فقراء نسبة إلى مواقع جغرافية أخرى، كأن يكون بين بلد وآخر أو بين المدينة والريف أو بين إقليم وآخر. وهو يتمثل بالحرمان النسبي في وضع العوائل الفقيرة عملياً والمستبعدة من أنماط المعيشة التقليدية والفعاليات والأعراف، وهكذا يضم المجتمع أفراداً محرومين وغير محرومين، والقسم الثاني للأفراد يمارسون نمطاً معيشياً يؤطر مصطلح الانتماء للمجتمع وان الفقراء يعيشون خارج إطار هذا المجتمع (27).

3- الفقر المطلق Absolute poverty

نعني به ذلك المستوى أو الحد بين مستوى المعيشة الأدنى والملائم في المجتمع وما يقع تحته (28). ويعتبر الفرد فقيراً مطلقاً إذا لم يملك الدخل الكافي الذي يمكنه من نيل الحد الأدنى من الغذاء والملبس والسكن وخدمات التعليم والصحة ووسائل المشاركة الاجتماعية، ويتفاوت خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي ودرجة التطور الاقتصادي والتقني، كما يتفاوت بين بلد وآخر وبين الأقاليم داخل البلد الواحد (29).

4- الفقر المدقع Extreme poverty

المقصود به هو الانخفاض في مستوى الدخل إلى الحد الذي لا يستطيع الفرد عنده الإنفاق على الحاجات والمواد الغذائية الأساسية، مما يؤدي إلى وصول الفقير إلى مرحلة المعاناة من سوء التغذية والأمراض، وحسب تقديرات البنك الدولي إن الفرد الذي يقع ضمن مستوى دخل أقل من دولار يومياً فهو ضمن هذا النوع من أنواع الفقر (30). ويعرفه البنك الدولي على أنه العيش بأقل من (1.90) دولار أمريكي في اليوم الواحد، وهو ما يعكس بصورة تامة تكلفة الطاقة الغذائية الكافية وغيرها من الحاجات الأساسية (31).

المحور الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين السياستين التنموية والتشغيلية وبين

ظاهرة الفقر في العراق

أولاً: توصيف النموذج القياسي

يتناول البحث تأثير السياستين التنموية والتشغيلية والمتمثلة بـ(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPPC، معدلات البطالة U) كمتغيرات مستقلة وتأثيرها في معدلات الفقر (GC) كمتغير تابع، وتحدد الصيغة العامة للنموذج وفق المعادلة الآتية:

$$GC = f(GDPPC, U) \dots\dots(3)$$



$$\Delta GC_t = C + \sum_{t-1}^n \alpha_1 GC_{t-1} + \sum_{t-1}^n \alpha_2 GDPPC_{t-1} + \sum_{t-1}^n \alpha_3 U_{t-1} + \beta_1 GC + \beta_2 GDPPC + \beta_3 U + \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

اذ ان:

GC: معدلات الفقر (معامل جيني).

GDPPC: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

U: معدلات البطالة.

Δ : الفرق الأول للمتغير. C: الحد الثابت. N: الحد الأعلى لمدة الابطاء المثلى.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: الميل (slope) في الاجل القصير.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: الميل (slope) في الاجل الطويل.

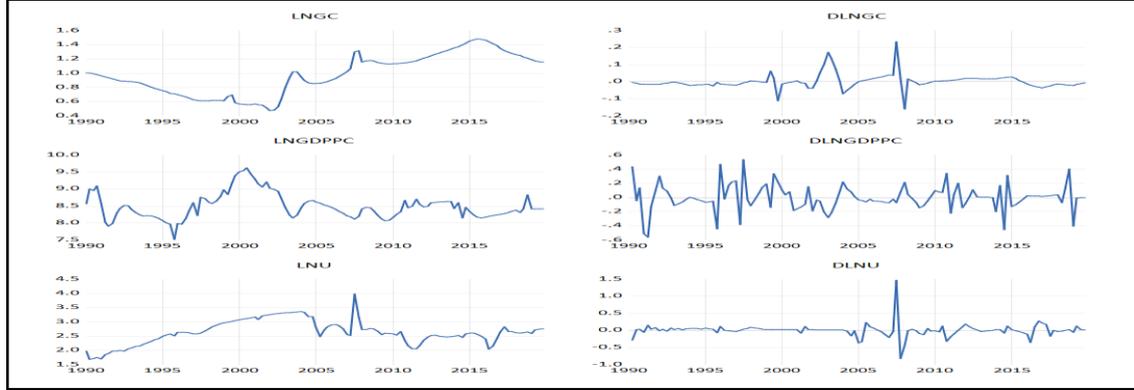
μ_t : حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: تحديد بيانات النموذج

جرى استعمال بيانات معامل جيني كمؤشر لمعدلات الفقر في العراق (LnGC) ومعدلات البطالة (LnU)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (LnGDPPC) بملايين الدنانير العراقية وبالأسعار الثابتة لعام 2007، وقد تم تحويل السلاسل الزمنية للمتغيرات من سنوية إلى فصلية (ربع سنوية) للمدة (1990.Q1 – 2019.Q4) باستعمال طريقة (Litterman) وقد تم أخذ صيغة اللوغاريتم الطبيعي وبهذا يكون عدد المشاهدات (120) مشاهدة، وتظهر البيانات وفقاً للشكل البياني (1) الآتي:



شكل (1): معدلات الفقر (LnGC)، ومعدلات البطالة (LnU)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LnGDPPC) في العراق للمدة (1990Q1 – 2020Q4)



المصدر: استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

ثالثاً: اختبارات جذر الوحدة للنموذج

لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه تظهر مجموعة الاختبارات ابرزها (اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار فيأنتيبس – بيرون PP)، ويعني مفهوم سكون السلسلة الزمنية ان وسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن فضلاً عن التغيرات وبذلك تكون السلسلة الزمنية ساكنةً إذا ما تحققت الشروط الثلاثة آنفة الذكر؛ تفادياً للانحدار الزائف، يوضح جدول (1) في ادناه ان السلاسل الزمنية جميعها ساكنةً (Stationarity) عند الفرق الأول $[I(1)]$ ، وبالنظر لقيمة إحصائية (T) ولكلا الاختبارين (PP، ADF) فهما أكبر من القيمة الجدولية، فضلاً عن ذلك قيمة (P – Value) أقل من (5%) الامر الذي يعني رفض الفرض العدمي بعدم سكون السلاسل الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول $[I(1)]$.



جدول (1): اختبار (PP، ADF) للنموذج

اختبارات جذر الوحدة :								
عند المستوى * (Level)					عند الفرق الأول			
الاختبارات المتغيرات	ADF		PP		ADF		PP	
	T-Statistic	P r o b	T-Statistic	P r o b	T-Statistic	Pr ob	T-Statistic	Pr ob
LnGE	-1.258	0.647	-1.027	0.742	-6.443	0.000	-6.415	0.000
LnGD PPC	-2.672	0.082	-2.808	0.060	-11.521	0.000	-11.490	0.000
LnU	-2.744	0.070	-2.373	0.152	-10.304	0.000	-14.239	0.000

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

رابعاً: اختبار (F – Bounds Test) للتكامل المشترك

يبين جدول (2) ان هنالك علاقة طويلة الاجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات، إذ إن القيمة إحصائية لـ (F-Bounds Test) المحتسبة أكبر من جميع الحدود العليا الجدولية ولجميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) على التوالي، الامر الذي يعني رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقبول الفرض البديل بوجود التكامل المشترك بين المتغيرات المبحوثة.



جدول (2): اختبار (F) للحدود للنموذج

F-Bounds Test	Asymptotic: n=1000							
	%10		%5		%2.5		%1	
	Max	Min	Max	Min	Max	Min	Max	Min
10.45349	3.35	2.63	3.87	3.1	4.38	3.55	5	4.13
	Finite Sample: n=50							
	%10		%5		%1			
	Max	Min	Max	Min	Max	Min	Max	Min
	3.453	2.713	4.053	3.235	5.393	4.358		

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

خامساً: اختبارات جودة النموذج

جدول (3): اختبارات جودة تقدير نموذج ARDL

الاختبار	قيمة الاختبار
Breusch-Godfrey:	
Obs*R-squared	0.480122
Prob. Chi-Square	0.7866
Breusch – Pagan – Godfrey:	
Obs*R-squared	9.678111
Prob. Chi-Square	0.2076
Jarque – Bera:	
Probability	109.3933
	0.0000
Ramsey RESET Test:	
F-statistic	2.629613
Probability	0.1134
R-squared	0.664298
Adjusted R-squared	0.642539
F-statistic	30.53050
Prob (F-statistic)	0.000000

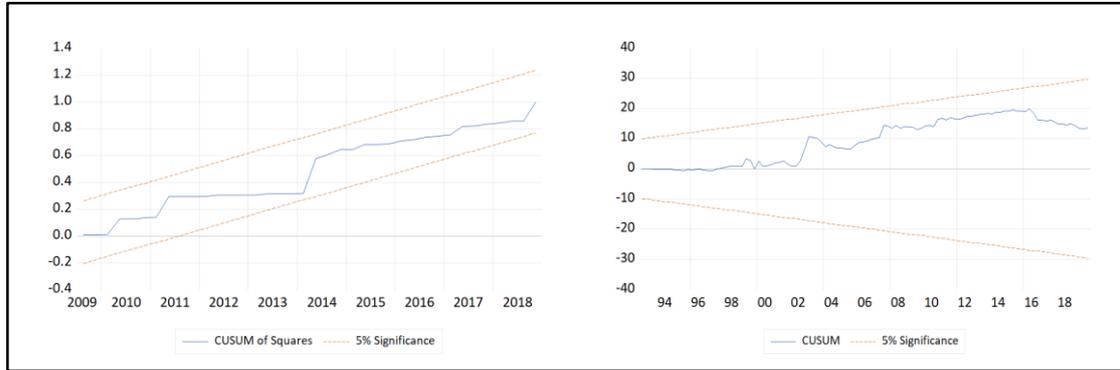
المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).



يبين الجدول (3) في اعلاه أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي كما يوضحها اختبار (Breusch – Godfrey) إذ تبلغ القيمة الإحصائية لـ (Prob. Chi-Square) (0.7866) فهي أكبر من (5%) مما يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل، ويوضح الجدول ان التباين ثابت عبر الزمن (Homoskedasticity) للبواقي من خلال اختبار (Breusch – Pagan – Godfrey) فالقيمة الاحصائية لـ (Prob. Chi-Square) وهي (0.2076) وهي أكبر من (5%) وبالتالي قبول الفرض العدمي بكون بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين ورفض الفرض البديل، في حين ان البواقي غير موزعة توزيعاً طبيعياً (Normality distribution) إذ تؤكد قيمة (Probability) لاختبار (Jarque – Bera) –) والبالغة (0.000) وهي أكبر من (5%) مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، فضلاً عن ذلك يثبت اختبار (Ramsey RESET) ان النموذج جيد التوصيف حيث تبلغ القيمة الإحصائية لاختبار (F) (2.6296) وقيمة (P- Value) (11.34%) فهي أكبر من (5%) الامر الذي يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بأن النموذج لا يعاني من مشكلة خطأ التوصيف، كما تفسر المتغيرات المستقلة حوالي (66.43%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، ويعد النموذج المقدر معنوي ككل إذ إن قيمة اختبار (F) المحتسبة أكبر من الجدولية فضلاً عن قيمة (P – Value) أقل من (5%) مما يعني رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل، فضلاً عن إن معلمات النموذج مستقرة (Stable) من خلال اختباري (CUSUM & CUSUM – squared) حيث إن خط التقدير يقع بين حدي الثقة مما يعني قبول الفرض العدمي ورفض الفرض البديل.



شكل (2): اختبائي CUSUM & CUSUM – squared لنموذج ARDL



المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

سادساً: تقدير نموذج ARDL

1- التفسير الإحصائي لنموذج ARDL

تشير نتائج الجدول (4) أن المتغيرات جميعها ذات معنوية إحصائية في الأجل الطويل إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار (T) أكبر من الجدولية، فضلاً عن ذلك فإن قيمة (P Value) – أقل من (5%) لكلا المتغيرين مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، فحصول زيادة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDPPC) بنسبة (1%) ستؤدي لزيادة معدلات الفقر في العراق (LNGC) بنسبة (0.11%)، ويحصل العكس في حالة الانخفاض بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النموذج، في حين إن حصول زيادة في معدلات البطالة (LNU) بنسبة (1%) ستؤدي لزيادة معدلات الفقر (LNGC) بنسبة (0.19%)، ويحصل العكس من ذلك في حالة الانخفاض وبافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النموذج، فضلاً عن ذلك عند حصول اختلال في هذه العلاقة في الأجل القصير عن التوازن للأجل الطويل فإن نموذج تصحيح الخطأ سيعيد التوازن وبسرعة - (0.3947) فصلياً، مما يعني إن (39.47%) من عدم التوازن في صدمة الفصل الأخير سيتم تصحيحها في الفصل الحالي.



جدول (4): نتائج تقدير نموذج ARDL

ARDL Model				
Dependent Variable: D(LNGC)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LNGC(-1))	0.823813	0.086718	9.499894	0.0000
D(LNGC(-2))	-0.218528	0.083586	-2.614412	0.0102
D(LNGDPPC)	-0.043140	0.013432	-3.211640	0.0017
D(LNU)	0.101289	0.013025	7.776689	0.0000
D(LNU(-1))	-0.033966	0.015218	-2.232014	0.0277
D(LNU(-2))	-0.051360	0.014569	-3.525273	0.0006
D(LNU(-3))	0.060050	0.014637	4.102511	0.0001
C	-4.25E-05	0.002350	-0.018076	0.9856
CointEq(-1)	-0.394716	0.060211	-6.555569	0.0000
Long-run estimates				
D(LNGDPPC)	-0.109294	0.038190	-2.861852	0.0051
D(LNU)	0.192577	0.087809	2.193130	0.0304
C	-0.000108	0.005955	-0.018075	0.9856

المصدر: من عمل الباحث استناداً إلى البرنامج الإحصائي (Eviews12).

2- التفسير الاقتصادي لـ ARDL

تشير نتائج النموذج لوجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين السياسة التنموية وبين معدلات الفقر في العراق ، وطرديّة بين السياسة التشغيلية وبين معدلات الفقر في العراق، إذ تعد السياسة التنموية أقل فاعلية من السياسة التشغيلية في التأثير بمعدلات الفقر في العراق نتيجة لمرونة معدلات البطالة الأعلى من مرونة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق؛ إذ إن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معينة ستؤدي لانخفاض معدلات الفقر بحوالي (11%) من تلك النسبة وهذا الأمر يعود للطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي إذ يمثل القطاع النفطي حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في أفضل الظروف (عند انخفاض أسعار النفط) ويزيد عن نصف الناتج المحلي الإجمالي (عند ارتفاع أسعار النفط) وهذا القطاع (النفطي) هو كثيف رأس المال قليل العمل مع انخفاض مرونة الاحلال الحدي بين العمل ورأس المال مما يعني عدم قدرة القطاع النفطي على استيعاب القوى العاملة الكبيرة والناجمة عن معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً و من ثم انخفاض قدرة القطاع النفطي على توليد دخل أكبر عدد من الأفراد ، وهذا الأمر يفسر أيضاً سبب انخفاض مرونة البطالة تجاه معدلات الفقر ومحدودية تأثير تخفيضها على معدلات الفقر في العراق إذ إن تخفيض معدلات البطالة بنسبة معينة سيؤدي



لتخفيض معدلات الفقر في العراق بنسبة (19%) من تلك النسبة؛ نظراً لتنفيذ اغلب مشاريع البنى التحتية من قبل شركات اجنبية مع بعض القوى العاملة العراقية وهذا الأمر يجعل تأثير السياسة التشغيلية محدود نسبياً.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ان السياسات التنموية تتضمن خطط استراتيجية محددة محكمة الغاية منها العمل على تنمية جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وادامتها لصالح اقتصاد البلد المعني .
2. من الناحية النظرية اقتصاديا توجد علاقة تبادلية بين سياسة التشغيل والسياسة التنموية وبين ظاهرة الفقر.
3. ان سياسة التشغيل تستهدف تحقيق مجموعة من الغايات التي تعد مكملة الى أهداف سياسات الاقتصاد الكلي الاخرى .
4. أن ظاهرة الفقر تتأثر بعمل وأداء كل سياسة من سياسات الاقتصاد الكلي، فكلما كانت سياسات الاقتصاد الكلي أكثر فاعلية دون أي عقبات تقف أمام عملها، كلما أدى ذلك الى تضيق فجوة الفقر ومن ثم القضاء على الفقر، والعكس صحيح.
5. ان طبيعة العلاقة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والفقر كانت عكسية على مستوى الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة
6. وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والفقر على مستوى الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة.
7. تعد السياسة التنموية منخفضة الفاعلية مقارنة بالسياسة التشغيلية في التأثير بمعدلات الفقر في العراق نتيجة لمرونة معدلات البطالة الأعلى من مرونة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق .

ثانياً: التوصيات

1. محاربة الفساد الإداري والمالي في مختلف مفاصل الاقتصاد العراقي لما له من تأثير إيجابي على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
2. إقامة مشاريع البنى التحتية من طرق وجسور ومرافق للصرف الصحي الصناعي والكهرباء والمياه وتوفير الدعم للمشاريع الصناعية الناشئة والتي ستسهم في خلق العديد من الوظائف وتخفيض كلفة الاستثمار ، و من ثم ستصبح السلع العراقية تنافس السلع الأجنبية المستوردة



الامر الذي سيخفف من وطأة الانكشاف الاقتصادي والذي يخفف في النهاية من حدة الفقر في البلد.

3. الاعتماد على سياسة تشغيل في مشاريع تتميز اما بكثافة عنصر العمل مقابل راس المال او تتميز بمرونة عالية لإحلال عنصر العمل بدلاً من راس المال لاستيعاب الاعداد الضخمة من العاطلين عن العمل.

قائمة المصادر

1. منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية، القاهرة، 2014.
2. زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإدارية (عربي، انكليزي، فرنسي)، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1994.
3. برنييه و سيمون، أصول الإقتصاد الكلي، تعريب عبد الامير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.
4. سعدية زايدي، سياسة التشغيل في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، 2019.
5. رائد جواد كاظم الجناحي، سياسة التوظيف في العراق للفترة من (2003- 2012) إشكاليات وتحديات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية عشر- المجلد الرابع عشر، العدد 38، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة الكوفة، 2016.
6. مايكل ابدجمان، الأقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر والتوزيع، تعريب محمد ابراهيم منصور، المملكة العربية السعودية، 1988.
7. احمد محمد مندور وإيمان محب زكي وإيمان عطية ناصف، النظرية الإقتصادية الكلي، الناشر: قسم الإقتصاد، كلية التجارة-جامعة الاسكندري، مصر، 2004.
8. يحيى غني النجار وآمال عبد الامير شلاش، التنمية الإقتصادية (نظريات-مشاكل-مبادئ-سياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1990.
9. محمد فرحي، السياسة التنموية الإقتصادية في الأسلام-الأطار العام والمقومات، مجلة الباحث، عدد2، الجزائر، 2003.
10. علي الزعبي، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي -حالة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، 2015.



11. محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، التخلف والتنمية، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.
12. مدحت ابو النصر وياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها-ابعادها-مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
13. احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
14. تقرير اهداف التنمية الالفية الجديدة في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2002.
15. Olivier Blanchard، Macroeconomics، Seventh Edition، by Pearson Education، Printed and bound by Vivar in Malaysia، 2017.
16. احمد محمد مندور وإيمان محب زكي وإيمان عطية ناصف.
17. محمد احمد الافندي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، صنعاء، 2010.
18. حالوب كاظم معة، الإقتصاد الكلي، دار امل الجديدة للطباعة والنشر، سوريا، 2017.
19. تقرير الهيئة العامة للإحصاء، الربع الثالث، 2019.
20. البنك الدولي، تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقراء، واشنطن، 2000.
21. وسن عبد الرزاق حسن، اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
22. علم الدين بانفا، تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)، المعد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.
23. تقرير منظمة الأمم المتحدة لحقوق لإنسان، 2010.
24. محمد البناء، الإقتصاد التحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
25. اسماعيل محمد الزيود، دور المشروعات الإنمائية الصغيرة في التنمية الريفية، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
26. عادل محمود رفاعي وضاحي حمدان الرفاعي، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
27. عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والتحديات والمعالجات للمدة (1976-2006)، مجلة العلوم الاقتصادية، السنة التاسعة-العدد الثامن، والعشرون، 2011.



مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية

مجلد (20) عدد (1) 2024



28. عبد الرزاق محمد، الاعلام والتنمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
29. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة اتجاهات ومؤشرات الفقر في الدول العربية، الخرطوم، ديسمبر، 2009.
30. خولة غريب، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم الانسانية (الفقر اسبابه واثاره-حي الطارق انموذجاً)، العدد36، جامعة بابل، 2017.
31. تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم، روما، 2019.